



استثمر في عُمان
Invest OMAN

اتفاقيات التجارة الحرة

أبرمت سلطنة عُمان أكثر من 105 اتفاقية مع دول من مختلف أنحاء العالم

اسم الاتفاقية	النوع	المجال الذي تغطيه	تاريخ السريان	الدول الموقعة على الاتفاقية حاليًا
مجلس التعاون الخليجي	الاتحاد الجمركي	السِّلَع	يناير 2003	البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والسعودية، والإمارات
اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وسلطنة عُمان	اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية التكامل الاقتصادي	السِّلَع والخدمات	يناير 2009	عُمان والولايات المتحدة الأمريكية
اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج وسنغافورة	اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية التكامل الاقتصادي	السِّلَع والخدمات	سبتمبر 2013	البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والسعودية، والإمارات، وسنغافورة
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	اتفاقية التجارة الحرة	السِّلَع	يناير 1998	البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعُمان، وقطر، والسعودية، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات، واليمن
اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وسلطنة عُمان	اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية التكامل الاقتصادي	السِّلَع والخدمات	يناير 2009	عُمان، الولايات المتحدة الأمريكية
اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة	اتفاقية التجارة الحرة	السِّلَع والخدمات	يونيو 2009	أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، وسويسرا، وعُمان، والكويت، والسعودية، وقطر، والإمارات، والبحرين

المنافع	اسم الاتفاقية
<ul style="list-style-type: none"> • إعفاء السلع الصناعية والأسماك والمنتجات البحرية الأخرى المُصدّرة من دول مجلس التعاون الخليجي إلى دول الرابطة الأوربية للتجارة الحرة من الرسوم الجمركية. تُعفى معظم الواردات من هذه الدول إلى سلطنة عمان من الرسوم الجمركية اعتباراً من اليوم الأول لدخول الاتفاقية حيّز التنفيذ، كما يتم تحرير مجموعة من السلع بعد خمس سنوات من تنفيذ الاتفاقية. • يجوز للأشخاص الأجانب والشركات الأجنبية تمكك العقارات فقط في بعض المجمعات السياحية المتكاملة في سلطنة عُمان. ومع ذلك، يجوز للأشخاص الأجانب والشركات الأجنبية إبرام عقود إيجار قابلة للتجديد لمدة 50 سنة في الكثير من المجالات في عُمان. • يجب على الشركات التي تُؤسس في سلطنة عُمان بشراكة أجنبية تصل إلى 100% دفع ضريبة الدخل بنفس المعدلات المفروضة على الشركات المملوكة بالكامل للعمانيين. ومع ذلك، تُفرض على الفروع الأجنبية شرائح مختلفة من الضرائب: • يُسمَح للمستثمرين من دول الرابطة الأوربية للتجارة الحرة امتلاك شركات بالكامل في المجالات التالية: <ul style="list-style-type: none"> - خدمات البناء والهندسة - خدمات التأمين - الخدمات المصرفية - خدمات الفنادق والمطاعم، بما في ذلك التموين. 	<p>اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والرابطة الأوربية للتجارة الحرة (أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • يُعد التزام سلطنة عُمان بمختلف قواعد منظمة التجارة العالمية وأحكام اتفاقياتها بمثابة تأكيد للمستثمرين الأجانب بأن السلطنة ملتزمة بقواعد المنظمة واتفاقياتها. • تحمي عضوية السلطنة في منظمة التجارة العالمية صادرات السلطنة الحالية والمستقبلية في مختلف الدول الأعضاء في المنظمة من الإجراءات التمييزية، الأمر الذي يسهم في زيادة حجم الصادرات وثقة المستثمرين في العمل في قطاع أنشطة التصدير. • تعتبر المراجعة الدورية لسياسة التجارة التي تجريها المنظمة على الدول الأعضاء، والتي تشمل السلطنة أيضاً، مصدرًا موثوقًا به للمستثمرين حول الوضع الاقتصادي للسلطنة ومدى تقيدها بالالتزامات المتعلقة بانضمامها إلى المنظمة. • تعزّز عضوية السلطنة في منظمة التجارة العالمية تصنيفها في مختلف المؤشرات الدولية. • تتيح العضوية في منظمة التجارة العالمية الفرصة للدول الاحتكام إلى قواعد المنظمة وإجراءاتها في حالة حدوث نزاعات تجارية مع الدول الأعضاء الأخرى. 	<p>منظمة التجارة العالمية</p>

- الاستفادة من المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية التي توفرها مختلف اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- الاستفادة من المساعدة الفنية التي تقدمها المنظمة لتدريب المسؤولين ورجال الأعمال، وتمكينهم من فهم القواعد والإجراءات المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات المنظمة.

اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج وسنغافورة

- تُجيز الاتفاقية للمنتجات العمانية دخول سنغافورة بدون رسوم جمركية.
- تُجيز الاتفاقية دخول 99% من الصادرات السنغافورية إلى سلطنة عُمان بدون رسوم جمركية، في حين تظل النسبة المتبقية خاضعة لمعدل الرسوم الجمركية الأصلي لمدة خمس سنوات، وبعد ذلك تدخل هذه الصادرات السلطنة بدون رسوم جمركية باستثناء عدد من السلع التي لا تتمتع بأي تخفيض أو إلغاء للرسوم الجمركية بموجب هذه الاتفاقية.
- يُسَمَح للمواطنين العمانيين ممارسة الأنشطة التجارية المتمثلة في إنشاء شركة مسجلة محدودة بنسبة مساهمة أجنبية 70٪، بينما يُسَمَح للمستثمرين السنغافوريين امتلاك شركات بالكامل (100٪) في المجالات التالية:

- خدمات الحاسب الآلي والخدمات ذات الصلة
- خدمات الشحن
- خدمات الاتصالات
- خدمات التأمين
- الخدمات المصرفية
- خدمات البناء والتشييد

- لتسجيل شركة تجارية، تشترط القوانين السنغافورية ذات الصلة تعيين مدير محلي من المواطنين السنغافوريين أو من المقيمين الدائمين في سنغافورة أو يحمل جواز سفر عمل سنغافورياً. ويجوز للمواطن العماني (في حالة كان مقيماً بصفة دائمة في سنغافورة أو يحمل جواز سفر عمل سنغافوري) تسجيل شركة تجارية دون تعيين مدير محلي.
- يجب أن يكون مدير واحد من الشركة على الأقل مقيماً في سنغافورة.
- يجب أن يكون لدى جميع فروع الشركات الأجنبية المسجلة في سنغافورة على الأقل وكيلان (2) مقيمان في سنغافورة. يجب أن يكون الشخص الذي يرغب في أن يصبح مقيماً دائماً إما مواطناً سنغافورياً أو مقيماً دائماً في سنغافورة أو حاملاً لجواز سفر عمل سنغافوري.
- لا يُعد عدم تفسير الالتزامات المحددة في الدخول إلى الأسواق في أي قطاع رئيسي أو فرعي بأي شكل من الأشكال على أنه استثناء من الشروط الموضوعية لقطاع الخدمات المالية.
- لا توجد قيود على أي إعانات أو منَح أو شروط تتعلق باستمرار الحصول على هذه المساعدات أو المنَح، سواء كانت تُمنَح حصرياً للخدمات المحلية أو المستهلكين لهذه الخدمات أو مقدميها.

- توفر الاتفاقية فرصاً للمستثمرين من كلا البلدين الاستثمار في القطاعات المُحرَّرة، والتي تسمح بالملكية بنسبة 100٪، باستثناء ما ورد في قائمة الاستثمارات الممنوعة.
- السماح للمستثمرين الأجانب بإقامة مشاريع في السلطنة للاستفادة من مزايا الاتفاقية فيما يتعلق بالإعفاء من الرسوم الجمركية على المنتجات العمالية المُصدَّرة إلى الولايات المتحدة.
- تسمح الاتفاقية للمستثمرين الدوليين الاستفادة من موقع عُمان الجغرافي وقربها من الأسواق الإقليمية الكبرى.
- تعرَّز الاتفاقية جذب المزيد من الاستثمارات إلى السلطنة.

اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وسلطنة عُمان

- التعرف الجمركية للمجتمع الدولي
- اللوائح والإجراءات الجمركية الموحدة
- نقطة دخول واحدة عند تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة
- تنقل السلع بين دول مجلس التعاون الخليجي بدون قيود جمركية أو غيرها من القيود، مع مراعاة تطبيق اللوائح المتعلقة بالحجر البيطري والزراعي والسلع المحظورة والمقيدة.
- معاملة السلع التي تُنتج في دول مجلس التعاون الخليجي كمنتجات وطنية.
- توحيد مجموعة القوانين التجارية بين دول المجلس.
- معاملة مواطني دول مجلس التعاون معاملةً متساويةً دون تفرقة أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية، والتي تشمل:
 - التنقل والإقامة
 - العمل في القطاعين الحكومي والخاص
 - التأمينات الاجتماعية والتقاعد
 - ممارسة المهن والحرف
 - المشاركة في كافة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية
 - التملك العقاري
 - تحويل رأس المال
 - المعاملة الضريبية
 - تداول الأسهم وشرائها، وتأسيس الشركات
 - الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية

الاتحاد الجمركي الخليجي

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي

لدى عُمان حاليًا 34 اتفاقية سارية (شاملة ومحدودة) مع دول / أقاليم أخرى لتجنب الازدواج الضريبي وتسهيل التعاون بين عُمان وسلطات الضرائب في الخارج في إنفاذ قوانين الضرائب الخاصة بها.

الدول	المنافع
<ul style="list-style-type: none"> تشمل مجموعة الدول التي أبرمت معها سلطنة عُمان اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي والتي لا تزال سارية حاليًا كلاً من: الجزائر، وبيلاروسيا، وبيروناي دار السلام، وكندا، والصين، وكرواتيا، وفرنسا، والمجر، والهند، وإيران، وإيطاليا، واليابان، وكوريا، ولبنان، وموريشيوس، ومولدوفا، والمغرب، وهولندا، وباكستان، والبرتغال، وسيشيل، وسنغافورة، وجنوب إفريقيا، والسودان، وسويسرا، وسوريا، وإسبانيا، وتايланд، وتونس، وتركيا، والمملكة المتحدة، وأوزبكستان، وفيتنام، واليمن. 	<p>منافع للتجارة المحلية في توسيع قاعدة الاستثمار، بالإضافة إلى توفير الحماية الكاملة المباشرة وغير المباشرة للسلع والخدمات.</p> <p>تشجيع تبادل الخدمات وحركة رأس المال، والمساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي، وتعزيز الشراكات مع الدول التي ترتبط معها عمان بعلاقات تجارية نشطة.</p> <p>تشجيع النشاط التجاري بشكل عام والمساهمة في تعزيز أهداف السلطنة التنموية وتنويع مصادر الدخل وزيادة كفاءة الاستثمارات وجذب الاستثمار الأجنبي وزيادة حجم الواردات والصادرات.</p>

اتفاقيات الاستثمار الثنائية

المنافع

- منافع للتجارة المحلية في توسيع قاعدة الاستثمار، بالإضافة إلى توفير الحماية الكاملة المباشرة وغير المباشرة للسلع والخدمات.
- تشجيع تبادل الخدمات وحركة رأس المال، والمساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي، وتعزيز الشراكات مع الدول التي ترتبط معها عمان معها بعلاقات تجارية نشطة.
- تشجيع النشاط التجاري بشكل عام والمساهمة في تعزيز أهداف السلطنة التنموية وتنويع مصادر الدخل وزيادة كفاءة الاستثمارات وجذب الاستثمار الأجنبي وزيادة حجم الواردات والصادرات.

الدول

- أوزبكستان، والمملكة المتحدة، وأوكرانيا، وتركيا، واليمن، وتونس، وسويسرا، والسويد، والسودان، وسنغافورة، وباكستان، وهولندا، والمغرب، ولبنان، وكوريا، والأردن، واليابان، وإيران، وألمانيا، وفرنسا، وفنلندا، ومصر، والصين، وبلغاريا، وبيلاروسيا، والنمسا، والجزائر.